

المورد

مجلة تراثية نصف سنوية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
- بغداد - جمهورية العراق

المجلد الثالث والعشرون - العدد الاول - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م

رئيس التحرير عبد الحميد الهلوجي

سكرتير التحرير صادق مسلمان



كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل

لابن الصنبل المتوفى سنة ٩٧١هـ

د. حاتم صالح الضامن

كلية الاداب - جامعة بغداد

واذا تقرر هذا فنقول : شرائط مسألة الكحل التي نحن بصدد ذكر شرائطها المقتضية لان يعمل اسم التفضيل فيها الرفع في مظهر ثلاث :

الاول : أن يكون اسم التفضيل صفة جارية في الاعراب على شيء ، ويكون في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء ، فيكون اذن من قبيل الصفات الجارية على غير من هي له ، وقيل : الشرط أن يكون في اللفظ ثابتاً ، لشيء إما بأن يكون صفة له أو خبراً عنه ، أو حالاً ، ويكون في المعنى ثابتاً لمسبب ذلك الشيء .

الثاني : أن يكون ذلك المسبب مفضلاً على نفسه باعتبارين بان يكون مفضلاً اي : ثابتاً له زيادة الفضل باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل ، ومفضلاً عليه باعتبار غيره لما قيل ان تفضيل الشيء على نفسه انما يكون باعتبار امرين لكل به تعلق بان يكون حالين او ظرفين او نحوهما [٣ب] نحو : زيد قائماً أحسن منه قاعداً ، و(زيد في المسجد خير منه في المنزل) ، و(زيد في النهار خير منه في الليل) ، ومثله قوله ، صلى الله عليه وسلم : (ما العمل في ايام أفضل منها في هذه الايام) ، يعني ايام العشر ، وأراد بقوله : منها ، من الاعمال ، كما ذكره ابن مالك^{١١} في شرح المشارق ، فلا يرد أن يقال : كيف يكون من تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ، ولا يصح عود ضمير منها الى العمل لكونه مذكراً .

الثالث : أن يكون اسم التفضيل منفياً ، ولانعني بكونه منفياً أن تكون أداة النفي داخلية عليه ، بل ان يكون هو في سياق النفي بسبب دخول اداته على الكلام المقيد به . وتوجه النفي اليه كما هو العادة من توجه النفي الى القيد عند دخول اداته على الكلام المقيد على ما تقرر في كتب المعاني والبيان .

ومثل هذه المسألة من كلامهم نثراً : (مارأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ، ونظماً قول الشاعر^{١٢} :

مارأيت امرأاً أحب اليه الب ذل منى اليك يا ابن سنان

أنشده بهذا اللفظ المشار اليه ، وانشده الحديثي في شرح الكافية بلفظ :

ما علمت امرأاً أحب اليه الق ول في الناس منك يا ابن سنان

وجعل البيت على روايته هذه من قبيل : مارأيت رجلاً... الخ ،

يجعل البيت على روايته هذه من قبيل : مارأيت رجلاً ... الخ .

وهو سهو ، ولو جعله من قبيل إحدى العبارتين اللتين سنذكر جوازهما في مثل (مارأيت رجلاً أحسن ...) أهـ . وأعني بها : مارأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل من عيني زيد ، أي : في عين زيد ، لكان صواباً لأن مراد الشاعر بقوله : منك منه اليك ، وجاء في الحديث عن النبي ، صلى الله عليه وسلم : (ما من أيام أحب فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)^(١١) ، قيل : ولم يقع هذا التركيب في التنزيل . فأحسن في المثال الأول صفة (رجلاً) جارية عليه في اعرابه وهو النصب . وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل لأن معناه . ولو لم يقع أحسن على أنه خبر ، والكحل مبتدأ مؤخرأ عنه : مارأيت رجلاً الكحل أحسن منه في عينه منه في عين زيد ، فظهر أن الأجنبية صفة له لا لرجل كما لا يخفى .

والمراد بالمسبب هاهنا المتعلق ، وفي متن (اللب)^(١٢) التصريح به في هذا المقام بدلاً عن المسبب ، وإنما كان [أ٤] الكحل متعلقاً بالرجل لكونه مظهر عينه التي هي جزؤه ومرتبطة به بسبب الضمير ، وبهذا ظهر أن مراد الحاجبي^(١٣) بالمسبب في قوله : (ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب) أهـ ، هو مسبب ذلك الشيء .

وقال بعضهم : التفضيل بالحقيقة للعين لا الكحل وحينئذ^(١٤) تكون العين سبباً . للكحل في التفضيل ، والكحل مسبباً نقله السيد عبد الله^(١٥) في (شرح اللب) بعد ما نقل أن بعض شارحي الكافية فسر المسبب بالمتعلق .

وهذا القول غير متجه ، لأن التفضيل إذا كان بالحقيقة للعين لا للكحل يكون تفضيلها سبباً للتفضيل ولا يكون المسبب ما ذكر ، وهل تكون العين نفسها سبباً للكحل نفسه من معنى ، وقد سقط الاعتراض على هذا القول بأنه يستلزم أن يكون الكحل مسبباً للعين ، والمصرح به أنه للرجل . وجواب الفاضل الحلبي^(١٦) عنه في حواشيه على الوافية^(١٧) ثم أن هذا المسبب وهو الكحل مفضل باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل وهو الرجل . ومفضل عليه باعتباره غيره ، وهو زيد ، وإنما قلنا هذا لأنه باعتبار عين الرجل مفضل وباعتبار عين زيد مفضل عليه كما يفهم من حالته في عين من الكحل ، وفي عين زيد من ضمير الكحل في منه . فهو إذن باعتبار الرجل مفضل وباعتبار زيد مفضل عليه ، وهذا التفضيل من قبيل تفضيل الشيء على نفسه باعتبار محلين .^(١٨) وهما عين كل رجل وعين زيد ، وقد يكون التفضيل باعتبار زمانين كما في الحديث المذكور . وأجاز الفاضل الهندي^(١٩) أن يكون (في عينه) و (في عين زيد) ظرفين لأحسن لكن باعتبار التفضيل والتفضيل على شيء ، ويرجح هذا الوجه على الأول بسلامته من التقدير .

فإن قلت : هذا التقدير يقضي أن الكحل في عين كل رجل أفضل منه في عين زيد ، مع أن المفهوم من قولنا : مارأيت رجلاً أحسن .. أهـ . هو أن الكحل في عين زيد أفضل منه في عين كل رجل ، إذ المراد به نفي الأفضل والمساوي . وهذا كما يقال [أ٤ ب] في الغرف : (ليس في البلد أعلم من فلان) ، ويراد به نفي الأفضل في العلم والمساوي .

فالجواب أن ما قررناه وتبعنا فيه الغير إنما هو بالنظر إلى صورة الإثبات وعدم ملاحظة النفي ، وإلا فالنفي يقضي أن يكون ما بعد (من) أفضل مما قبلها على عكس ما يقتضيه الإثبات ، كما فيما نحن فيه فإن اسم التفضيل لما وقع في سياق النفي وتوجه النفي إليه مراداً به نفي الأفضل والمساوي لمدخل (من) ثبت أن مدخول (من) هو الأفضل ، وأن الكحل في عين زيد أحسن منه في عين كل رجل ، وفهم عموم الرجل لكل رجل من يقيته في سياق النفي وهو نكرة ، فإن النكرة إذا وقعت في سياق النفي تعم .

وإنما قلنا بأن الشرائط المذكورة إذا اجتمعت كان لاسم التفضيل فعلٌ بمعناه في الزيادة ، فعمل في الظاهر لقوته . لأن معنى (مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) : مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، إذ هما متلازمان في الصلح طرداً وعكساً ، بمعنى أنه كما صدق التركيب الأول صدق التركيب الثاني ، وكلما صدق التركيب الثاني صدق التركيب الأول . والتلازم بين الشئيين في الصدق وكذا في الكذب أية كون كل واحد منهما بمعنى الآخر .

وإنما قلنا بتلازمهما في الصلح لأن معنى الأول بحسب الحقيقة والاستعمال هو كون الكحل في عين زيد أفضل منه في عين كل رجل لما ذكرنا من أن الترادف نفي الأفضل والمساوي جميعاً ، وإن كان معناه بحسب الظاهر كون الكحل في عين زيد أفضل أو مساوياً على وجه الاحتمال ، بناء على أن الظاهر نفي زيادة الفضل فقط ، وإنما عدل عما يقتضيه الظاهر إلى ذلك طلباً للبالغة في المدح .

ومعنى الثاني هو ذلك المعنى بعينه حقيقة أو استعمالاً ، لأن المراد به نفي المماثلة ليعلم نفي الراجحية بالطريق الأولى ، فتثبت المرجوحية لأن الشيء إذا لم يكن الشيء فبالأحرى أن لا يكون راجحاً عليه . وإذا ثبتت المرجوحية لحسن الكحل في عين كل رجل ثبتت الراجحية له في عين زيد ، نظراً من هذا كون الكحل في عين زيد أفضل في الحسن منه في عين كل رجل وهو المطلوب ، وذلك [أ٥] لأن حسن الشيء إذا كان أفضل من حسن شيء آخر يكون ذلك الشيء أفضل في الحسن من ذلك الشيء الآخر .

وقال بعض الأفاضل : إن قولنا : (مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) يستلزم قولنا : حسن الكحل في عين كل رجل حسنه في عين زيد أو دون حسنه ويدور معه وجوداً أو عدماً ، فلماذا يعمل اسم التفضيل فيه في المظهر لصبروته بمعنى الفعل .

والجواب في استلزامه ذلك أحد أمرين : إما أن (يقدر) والمقدر كالمفوض وقد يحذف الثاني وتدخل (من) إما على الظاهر ، أو على محله ، أو على شيء المحل . فتقول : من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ، أو من زيد ، فتحذف مضافاً إذا أدخلت (من) على المحل ، ومضافين إذا أدخلتها على ذي

المحل . ويكون المفضول مذكوراً على تقدير دخولها على الظاهر غير مذكور على التقديرين الآخرين ، انتهى كلامه مختصراً مع زيادة . لا يقال فيه في الحديث المذكور معمول لصلة الموصول الحرقي ، وموصول صلة الموصول لا يجوز أن يقدّم عليه لفظاً فكيف يجعل فيه في نية التقديم على أن يعتق ، لانا نقول : لانسلم انه معمول له بل هو حال من مجموع ان يعتق . والحال وان كانت رتبتهما التأخير عن ذي الحال ، وانما جعلناها هاهنا في نية التقديم لان الاصل في مسألة الكحل هو تقدم مثل هذه الحال على صاحبها ، وان كان تأخير الحال عن صاحبها من حيث هي هي هو الاصل عند ارباب الصناعة .

والعبارة الأخرى وهي أخص من الثانية : (مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) . وهذه العبارة قليلة الاستعمال كثيرة التغيير بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة ، الا ترى انك حذف ما جرى عليه اسم التفضيل وقدمت عين زيد على اسم التفضيل وأدخلت عليه كاف التشبيه ، ثم اتيت باسم التفضيل وجعلت موضع قولنا : في عينه قولك : فيها ثم بالاسم الظاهر الذي كان عاملاً فيه وأعملته فيه واستغنيت عن ذكر (منه) وما يذكر بعده للعلم بهما ، فصار تقديره : مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فيها أي : من الكحل في عين زيد .

فإن قلت : ماذا يكون اعراب (أحسن) ؟ قلت : اذا أريد [ب5] بالرؤية رؤية البصر وهو الظاهر ففي اعرابه وجوه أربعة :
الاول : أن يكون منصوباً على انه صفة موصوف محذوف جوازاً منصوب على أنه مفعول ، وقوله : كعين زيد حال من ذاك الموصوف مقدمة عليه على معنى : ما أبصرت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد ولا مساوياً له ، وتلك العين مثل عين زيد أو فوقها بحذف المعطوف مرتين ، أي : ما أبصرت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد وهي فوق عين زيد ولا مساوياً فيها الكحل ككحل عين زيد وهي مثل عين زيد ، وانما قلنا : محذوف جوازاً لمجيء مثله مذكوراً في مثل هذه العبارة نحو : (مارأيت كزيد أبغض اليه الشئ) .

والثاني : أن يكون حالاً ، أي : مارأيت عيناً مثل عين زيد في حال كون الكحل أحسن فيها منه فيها ، أي من عين زيد .
والثالث ، أن يكون كعين زيد أحسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف ، أي : مارأيت عيناً متصفة بهاتين الصفتين .
والرابع ، أن يكون منصوباً على أنه صفة موصوف محذوف منصوب على أنه بدل من كعين زيد ، بذل كل من كل ، والكاف اسم بمعنى (مثل) محلها النصب بانه مفعول رأيت ، ولا جبره بما ذهب اليه سيبويه^(٢٧) من أن كاف التشبيه لا يكون اسماً الا في ضرورة الشعر ، وقد ذهب الاخفش^(٢٨) والفارسي^(٢٩) . وكثير من النحويين الى جواز كونها اسماً في الاختيار حتى اذا قلت : (زيد كالاسد) ، كان محتملاً للامرين .

وانما جعلناه بدل كل من كل تبعاً لما ذكره بعض شراح الكافية من ان معنى (كعين زيد) : ولا زائدة عليها . ومعنى (أحسن فيها) : ولا مثلها ، بحذف المعطوف في الموضعين اعتماداً على وضوح المعنى ، فيكون معنى : (مارأيت كعين زيد) : رأيت كل عين انقص من عين زيد ، ومعنى مارأيت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد : رأيت كل عين انقص من عين زيد في حسن الكحل ، فيكون بدل كل من كل أتى به للبيان ، لان الاول مبهم لانك ذكرت فيه أن العيون انقص من عين زيد ولم تذكر النقصان في أي شيء ، وانما عمل اسم التفضيل في هذه العبارة الثالثة كما في الاولى ، لوقوعه في سياق النفي جارياً في الاعراب [ب6] على موصوف ملفوظ به أو مقدر ، وكونه في الحقيقة صفة لمسببه ، وكون ذلك المسبب مفضلاً باعتبار ما جرى عليه على نفسه باعتبار غيره لما عرفت من ان تقدير هذه العبارة : مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه فيها .
وكما لا يجوز رفع (أحسن) في العبارة الاولى لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي لفظاً ، لا يجوز رفعه في هذه العبارة لئلا يلزم تقديراً وان لم يلزم لفظاً ، ويجوز ان يقال : لما كانت هذه العبارة فرع الاولى لم يجز فيها الرفع كما لم يجز في الاولى . وان كان هذا المجزور على تقدير الرفع ظاهراً في الاولى غير ظاهر فيها ، ومن أمثلة ما أنشدوه قول الشاعر^(٣٠) :

وما أن رأيت كعبد الله من أخب أول به الحمد في وجب وإعدام

والمعنى مارأيت كعبد الله أحداً أولى به الحمد بعبد الله ، ولو عبر بمثل العبارة الاولى لقال : ما إن رأيت من احد أولى به الحمد بعبد الله ، او بمثل الثانية لقال : ما إن رأيت من احد أولى به الحمد من عبد الله ، وكذا ما أنشده سيبويه^(٣١) من قول سحيم بن وثيل الرياحي

مَزَزْتُ	على	وادي	السباع	ولا	أرى	كوادي	السباع	حين	يظلم	وادي
أقل	به	ركب	أثوة	ثنية	وأخوف	الا	ماوقى	الله	ساريا	

فقوله : (لا أرى كوادي السباع واديا اقل به ركب) نظير قولنا : (مارأيت كعين زيد عيناً أحسن فيها الكحل) ، والمعنى : لا أرى كوادي السباع واديا اقل به ركب منه بوادي السباع ، ولو عبر بمثل العبارة الاولى لقال : لا أرى واديا اقل به ركب من وادي السباع . ولنتكلم على هذين البيتين من جهة الاعراب بحسب الامكان فنقول :

قوله : مررت : فعل وفاعل ، وعلى : حرف جر معناه الاستعلاء خلافاً لمن جعله اسماً في كل موضع ، وهو ابن طاهر ، ومن وافقه من النحاة ، ومتعلقه الفعل المذكور وليس بمعنى الباء ، وإن قيل : مررت به . كما قيل : مررت عليه ، بل الباء تكون بمعناه عند من يقول بأنها تكون للاستعلاء ، كقوله تعالى : «واذا مروا بهم»^(٢٢٦) ، بدليل قوله تعالى : «وانكم لتمرور عليهم»^(٢٢٧) . وقوله : ولا أرى : حال من ضمير مررت ، مثلها في قوله تعالى : «فاستقيما ولا تتبعان»^(٢٢٨) بتخفيف النون ، أو جملة معطوفة [ب] على مررت ، ومررت في موضع أمر كمضي في قوله^(٢٢٩) .

ولقد أُرِز على اللثيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

حيث وقع في موقع (أمضي) على وجه ، ويجوز أن يبقى (مررت) على معنى الماضي ، وتجعل النكتة في عطف لا أرى عليه دون ما رأيت حكاية الحال

الماضية استحضاراً لهذا الأمر الفظيع في النفوس وتصويراً له في القلوب ، ونعني بالأمر الفظيع هاهنا هو أن وادي السباع في وقت اظلامه اخوف من غيره . ومن تلبث فيه من الركب فهو أقل من غيره .

والمراد من الرؤية : إما رؤية البصر فتقتضي مفعولاً واحداً ويكون (واديًا) مفعولها ، و(كوادي السباع) حال من ذلك المفعول ، لأن صفة الذكرة إذا تقدمت عليها صاوت حالاً منها ، أو يكون (كوادي السباع) مفعولها ، و(واديًا) بذل كل من كل ، واختار الأول السيد الشريف^(٢٣٠) في بعض حواشيه ، والثاني بعض شراح الكافية ، أو رؤية القلب فتقتضي مفعولين ، ويكون (واديًا) مفعولاً أولاً ، و(كوادي السباع) مفعولاً ثانياً ، وإنما قال : كوادي السباع ، فأورد المظهر بعد ذكره ولم يورد المضمر لقصد التهويل بذكره ثانياً ، وكثيراً ما يوضع الظاهر موضع المضمر بهذه النكتة كما في قول الشاعر^(٢٣١) :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نقص الموت ذا الغنى والفقر

و(حين يظلم) أما حال من وادي السباع ، إما بتقدير الجملة كما قيل أو بتقدير المفرد ، والعامل فيه كاف التشبيه بتقدير اسميتها لما فيها من معنى الفعل ، وأما ظرف للمشابهة أو لقوله : (لا أرى) ، أي : لا أرى واديًا يشابه وادي السباع .

و(أقل) صفة واديًا في اللفظ ، وركب في المعنى ، وبه بمعنى فيه وأتوه جملة مرفوعة المحل بأنها صفة ركب .

وتثنية : مصدر أي كتحية مصدر حيي ، وهو أما مفعول مطلق لبيان النوع لأنه نوع من الاتيان ، وهو الاتيان بتلبث ، أو حال من فاعل اتوه ، أي : اتوه متلبثين أو ذوي تلبية ، أو تمييز من (أقل) فتكون الاقلية للتلبث في الحقيقة نحو (زيد أعظم تكراً) بمعنى : أن تكراً أعظم من تكراً غيره . وقوله : (أخوف) عطف على (أقل) ، وبينما مخالفة من جهة أن (أقل) نعت سببي و(أخوف) نعت حقيقي عطف عليه ، [أ٧] وأجاز الحديثي أن يكون عطفاً على (تثنية) أن جعلته حالاً ، وتبعه على جوازه الحلبي في حواشي الوافية ، و(أخوف) على هذا الوجه سفاعل كإظهار وعلى الوجه الأول للمفعول كإشهر ، ولا يجوز العكس لعدم المناسبة .

وقوله : (إلا ما وقى الله) ، استثناء مفرغ ، وما مصدرية وقتية ، والمعنى أخوف في كل وقت إلا وقت وقاية الله الساري فلا يكون أخوف ولا مخوفاً . و(سارياً) : مفعول وقى أو صفة لقوله : (واديًا) على المجاز العقلي مثل : جرى النهر وسال الميزاب .

ونكر صاحب الوافية أن (أخوف) عطف على (أقل) ، و(ما) بمعنى من ، و(سارياً) حال من ضمير (أخوف) أو تمييز بمعنى سري فيكون صفة واقعة موقع المصدر ، واعترض عليه السيد الشريف بأن ليس ضمير (أخوف) راجعاً إلى الركب حتى يصح كون (سارياً) حالاً منه ، بل هو راجع إلى الوادي ، لأن (أخوف) أفعل تفضيل بمعنى المفعول كإشهر ، وفي هذا إشارة إلى أن (أخوف) لما لم يكن للفاعل لم يصح جعل ضميره للركب ، ولو كان للفاعل لصح ذلك ، وقد علمت من الوجه الذي ذكرنا أن الحديثي أجاز جواز جعله للفعل ، فيصح حينئذ جعل (أخوف) عطفاً على (أقل) وضميره راجعاً إلى الركب ، و(سارياً) حالاً من ذلك الضمير كما قال صاحب الوافية .

ويظهر من الفاضل الهندي ترجيح أن الضمير للركب وأن (أخوف) للفاعل ، وهو الأنسب بعطف (أخوف) على (أقل) غير أن التقدير على هذا الوجه يزيد ، وكلما سمان التقدير قليلاً كان أولى كما لا يخفى ، وفي هذا القدر من الكلام على البيتين المذكورين كفاية ، والباقي ظاهر لمن تأمل . وأعلم أن ما ذكرناه فيما تقدم من أن اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل المظهر إلا في مسألة الكحل إنما جار على ما هو اعرف والا فقد ذكر العلامة خالد في شرح التوضيح^(٢٣٢) أن اسم التفضيل لا يعمل في غير هذه المسألة يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل في لغة قليلة حكاهما سيويوه^(٢٣٣) : كمررت برجل أفضل منه أبوه أو أفضل منه أنت ، بخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة [ب٧] لرجل ، ويرفع الأب وأنت على أنه فاعل لأفضل ، قال : وأكثر العرب تحب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم ، وأبوه وأنت مبتدأ مؤخر ، وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ، ورابطها الضمير المجزور بمن . انتهى .

ومما يجري مجرى اسم التفضيل في أنه يرفع الضمير ولا يرفع الظاهر إلا بشرط أو على قلة (سواء) ، ذكر بعض^(٢٣٤) شراح التسهيل أنه لا يرفع إلا

المضمر ولا يرفع الظاهر الا اذا كان معطوفاً على المضمر ، تقول : (مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والغنمُ) ^(١١) ، فالغنمُ معطوف على الضمير في سواء المؤكد بـ (هو) ، وهو مرفوع بسواء ، ومن العرب من يرفع بسواء الظاهر مما اختص به المعطوف ، مع ان ذلك لا يجوز مع المعطوف عليه ، ولهذا نظائر في اللسان العربي ، اعني جواز الحكم مع المعطوف مع امتناعه في المعطوف عليه كقولهم : (كل شاةٍ وسخلتها) ^(١٢) ، و (رُبَّ رجلٍ وأخيه) ^(١٣) ، مع أنك لاتقول : كلٌ سخلتها ، ولا : رُبُّ أخيه ، انتهى
وهاهنا انتهى الكلام في حل مسألة الكحل ، والحمد لله وحده والصلاة على محمد وآله وصحبه وسلم .

هوامش النص

- (٢٩) المسائل العضديات ٢٧٣ - ٢٧٧ . وابو علي الحسن بن أحمد النحوي ، ت ٣٧٧هـ . (تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، نزهة الالباء ٣١٥)
(٣٠) بلاعزو في الاشباه والنظائر ١٤٦/٨ . وفي الاصل : في وجل واعلام . والصواب ما أثبتنا من الاشباه والنظائر . والوجد ، بضم الواو وفتحها وكسرهما : الاستغناء . يقول : ليس له مثيل في حال الفنى وحال الفقر .
(٣١) الكتاب ٢٣٣/١ . وينظر في البيت : المسائل العضديات ٢٦١ ، تحصيل عين الذهب ٢٣٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٧٠/٣ ، المقاصد النحوية ٤٨/٤ ، خزنة الادب ٣٢٧/٨ .
(٣٢) المطففين ٣٠ .
(٣٣) الصافات ١٣٧ .
(٣٤) يونس ٨٩ . وينظر : السبعة في القراءات ٣٢٩ والدر المصون ١١/٦
(٣٥) رجل من بني سلول في الكتاب ١٦٦/١ والمسائل البصرية ٤٤٣ وخزنة الادب ٣٥٧/١ .
(٣٦) علي بن محمد الجرجاني ، ت ٨١٦هـ . (الضوء اللامع ٣٢٨/٥ ، بقية الوعاة ١٩٦/٢) .
(٣٧) عدي بن زيد ، ديوانه ٦٥ ، وقيل : سودة بن عدي ينظر : الكتاب ٣٠/١ وشرح ابيات سيبويه ١٢٥/١ والامالي الشجرية ٢٨٨ و٢٤٣/١ .
(٣٨) شرح التصريح على التوضيح ١٠٦/٢ .
(٣٩) ينظر : الكتاب ٢٣٢/١ .
(٤٠) في الاصل : في بعض .
(٤١) الكتاب ٢٣٢/١ .
(٤٢) الكتاب ٣٠٥/٢ ، الاشباه والنظائر ٣٠٦/٦ ، همع الهوامع ٩٩/٥
(٤٣) الاشباه والنظائر ٤٤٠/٢ ، همع الهوامع ٢٦٩/٥ .
(١٥) تمام الحديث : مامن ايام العمل الصالح فيهن أحب الى الله عزوجل من هذه الايام يعني ايام العشر) . ينظر : سنن ابن ماجه ٥٥٠ وسنن الترمذي ١٣٠/٣
(١٦) جمال الدين محمد بن مالك الطائي ، ت ٦٧٢هـ . (تذكرة الحفاظ ١٤٩١ ، الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣) .
(١٧) بلا عزو في شرح شذور الذهب ٤١٦ وهمع الهوامع ١٠٧/٥ .
(١٨) ركن الدين الحديثي ، ت ٧١٥هـ . (كشف الظنون ١٣٧٦/٦) .
(١٩) الكتاب ٢٣٢/١ . وينظر فيه : فهرس شواهد سيبويه ٥٨ .
(٢٠) لب اللباب في علم الاعراب للاسفراييني (ت ٦٤٨هـ) .
(٢١) شرح الرضي على الكافية ٤٦٣/٣ . والحاجبي هو ابن الحاجب عثمان ابن عمر الكردي ، ت ٦٤٦هـ . (الطالع السعيد ٣٢٨ ، الديباج المذهب ٨٦/٢) .
(٢٢) في الاصل : وج . وهو اختصار لـ (وحيث) .
(٢٣) السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار ، ت ٧٧٦هـ . (مفتاح السعادة ١٨٦/١ ، شذرات الذهب ٢٤٢/٦) .
(٢٤) سراج الدين محمد بن عمر ، ت نحوه ٨٥٥هـ ، له حاشية على الوافية سماها بـ (كشف الوافية في شرح الكافية) .
(٢٥) الوافية في شرح الكافية (المتوسط) : لركن الدين الاسترابادي ، ت ٧١٥هـ .
(٢٦) شهاب الدين الهندي أحمد البناي ، له تحرير على حاشية الهندي على الكافية ، ت ٩٢٩هـ . (دال الحبيب ١٥٣/١ - ١٥٩) .
(٢٧) الكتاب ١٣/١ . وسيبويه عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠هـ . (طبقات النحويين واللفويين ٦٦ ، اشارة التعمين ٢٤٢) .
(٢٨) ابو الحسن سعيد بن مسعدة ، ت ٢١٥هـ . (مراتب النحويين ٦٨ ، اخبار النحويين البصريين ٦٦) .

المصادر والمراجع

- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي . أحمد بن علي ، ت ٤٦٣هـ ، مط السعاده بمصر ١٩٣١ .
- تحصيل عين الذهب : الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، ت ٤٧٦هـ ، بهامش كتاب سيبويه .
- تذكرة الحفاظ : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨هـ ، حيدر اباد الدكن ، الهند ١٩٦٨ - ١٩٧٠ .
- خزنة الادب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ت ١٠٩٣هـ ، تحـ د. عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ .
- در الحبيب في تاريخ اعيان حلب : ابن الحنبلي ، رضي الدين محمد بن ابراهيم ت ٩٧١هـ ، في محمود فاخوري ويحيى عبارة ، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .
- الدرر الكامنة في اعيان المئة الثامنة : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ت ٨٥٢هـ ، تحـ د. محمد سيد جاد الحق ، مصر ١٩٥٢ .
- المصحف الشريف
- اخبار النحويين البصريين : السرياني ، ابو سعيد الحسن بن عبد الله ، ت ٣٦٨هـ ، تحـ د. محمد ابراهيم البنا ، القاهرة ١٩٨٥ .
- اشارة التعمين في تراجم النحاة واللفويين : اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد ، ت ٧٤٣هـ ، تحـ د. عبد المجيد دياب ، السمودية ١٩٨٦ .
- الاشباه والنظائر : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر ، ت ٩١١هـ ، تحـ د. عبد المال سالم مكرم ، بيروت ١٩٨٥ .
- الاعلام : الزركلي ، خير الدين ، بيروت ١٩٦٩ .
- الامالي الشجرية : ابن الشجري ، ابو السعادات هبة الله ، ت ٥٤٢هـ ، حيدر اباد ١٣٤٩هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، تحـ ابي الفضل الحلبي بمصر ١٩٦٥ .

- الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠هـ ، بولاق ١٣١٩-١٣١٧هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، ت ١٠٦٧هـ ، استانبول ١٩٤١ .
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : نجم الدين الفري ، محمد بن محمد ، ت ١٠٦١هـ ، تح د. جبرائيل جبور ، بيروت ١٩٧٩ .
- مراتب النحويين : أبو الطيب اللفوي ، عبد الواحد بن علي ، ت ٣٥١هـ ، تح د. أبي الفضل ، مصر ١٩٥٥ .
- المسائل البصريات : أبو علي النحوي ، تح د. محمد الشاطر أحمد القاهرة ١٩٨٥ .
- المسائل الحلبيات : أبو علي النحوي ، تح د. حسن هندواي ، دمشق ١٩٨٧ .
- المسائل السفرية : ابن هاشم الانصاري ، تح د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٢ .
- المسائل المضديات : أبو علي النحوي ، تح د. شيخ الراشد ، دمشق ١٩٨٦ .
- المسائل المنثورة : أبو علي النحوي ، تح مصطفى الحدري ، دمشق ١٩٨٦ .
- مشكل اعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي ، ت ٤٣٧هـ ، تح د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٤ .
- المعجم المظهرس لالفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب ، القاهرة .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة : طاهر كبري زادة ، ت ٩٦٨هـ ، تح كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، مصر .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية : العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد ، ت ٨٥٥هـ ، بهامش خزنة الادب للبغدادي ، بولاق ١٢٩٩هـ .
- منثور الفوائد : أبو البركات الانباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، ت ٥٧٧هـ ، تح د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٢ .
- نزهة الالباء في طبقات الادباء : أبو البركات الانباري ، تح د. أبي الفضل ، مصر .
- النوادر في اللغة : أبو زيد الانصاري ، سعيد بن أوس ، ت ٢١٥هـ ، تح د. محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ١٩٨١ .
- ومع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، تح د. عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٥-١٩٨٠ .
- الوافي بالوفيات : الصفدي ، خليل بن أبيك ، ت ٧٦٤هـ ، منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ١٩٣١

- كثر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ت ٧٥٩هـ ، تح أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٨٦ .
- ميان عدي بن زيد : تح محمد جبار المييد ، بغداد ١٩٦٥ .
- رسالة على مسألة الكحل من الكافية : النكساري ، شمس الدين محمد بن ابراهيم ، ت ٩٠١هـ ، تح د. عبد الفتاح الحموز ، مؤنة - الاردن ١٩٨٧ .
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى ، ت ٣٢٤هـ ، تح د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ .
- سنن الترمذي : الترمذي ، محمد بن عيسى ، ت ٢٧٩هـ ، تح أحمد محمد شكر ، القاهرة ١٩٣٧ .
- سنن ابن ماجه : ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، ت ٢٧٥هـ ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢ .
- شذرات الذهب : ابن الصاد الحلبي ، عبد الحي ، ت ١٠٨٩هـ ، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠هـ .
- شرح ابیات سيبويه : ابن السرياني ، يوسف بن أبي سعيد ، ت ٣٨٥هـ ، تح د. محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٧٦ .
- شرح الابيات المشككة الاعراب : أبو علي النحوي ، الحسن بن أحمد . ت ٣٧٧هـ ، تح د. حسن هندواي ، دمشق ١٩٨٧ .
- شرح ابیات مفتي اللبيب : البغدادي ، عبد القادر ، تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دمشق ١٩٧٣-١٩٨١ .
- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهری ، ت ٩٠٥هـ ، البابي الحلبي بمصر .
- شرح الرضي على الكافية : الاسترابادي ، رضي الدين ، ت ٦٨٦هـ ، تح د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ١٩٧٨ .
- شرح شذور الذهب : ابن هشام الانصاري ، عبد الله بن يوسف ، ت ٧٦١هـ ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٥٣ .
- ضوء اللمع لاهل القرن التاسع : السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٠٢هـ ، مصر ١٣٥٢هـ-١٣٥٥هـ .
- الطالع السعيد : الادفوي ، جعفر بن تقي ، ت ٧٤٨هـ ، تح سعيد محمد حسن ، القاهرة ١٩٦٦ .
- طبقات الشافعية : السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب ، ت ٧٧١هـ ، تح الطنحاني والحلو ، مصر .
- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسين ، ت ٣٧٩هـ ، تح د. أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .
- قهارس كتاب سيبويه : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٩٧٥ .
- قهارس شواهد سيبويه : أحمد راتب النفاخ ، بيروت ١٩٧٠ .

